كمحطة تبادل خبرات وتجارب وتفاعل حيوي خلاق

الكويت تشارك في منتدى الشارقة الدولي لصون التنوع الحيوي

شاركت دولة الكويت ممثلة بالهيئة العامة للبيئة في الكويت، والمركز العلمي في الكويت، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، في فعاليات النسخة العشرين من منتدى الشارقة الدولي لصون التنوع الحيوي، الذي نظمته هيئة البيئة والمحميات الطبيعية على مدار أربعة أيام (الرابع إلى الثامن من فبراير الجاري)، في منتزه الصحراء. وناقش المنتدى الذي نظمته هيئة البيئة والمحميات الطبيعية، في منتزه الصحراء، على مدار أربعة أيام، بمشاركة ١٢٠ خبيراً وباحثاً ومختصاً من ٢٢ دولة عربية وأجنبية، أربعة موضوعات رئيسية، أولا: نقل مواقع الحيوانات في مجال صون التنوع الحيوي، في ظل استخدام المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي لصون الطبيعة IUCN لمراجعة عمليات نقل الحيوانات لصون التنوع في المنطقة، مع الأخذ في الاعتبار جوانب أخرى، مثل إعداد الحيوانات المرباة في الأسر لإطلاقها، وتقييم النجاح ومراقبة عملية ما بعد الإطلاق. كما تمت مناقشة القضايا الحالية، بما في ذلك إدارة الفائض، وإعادة التأهيل، وآفات الحيوانات، ونقل الحيوانات استجابة للتنمية. ثانيا: الاستمرار في البحث والعمل في مناطق التنوع الحيوي الرئيسية، الذي بدأ في نسخة العام الماضي، باستخدام المعيار العالمي للاتحاد الدولي لصون الطبيعة IUCN لتحديد مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية، وذلك من خلال تطبيق التعريفات والمعايير وإجراءات الترسيم لمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية لمجموعة جديدة من المواقع والأنواع، بما في ذلك النظم الإيكولوجية للمياه العذبة. ثالثا: الطب البيطري في مجال صون التنوع الحيوي، حيث تمت مناقشة الطب البيطري في مجال حفظ التنوع الحيوي، وهو موضوع واسع لا يتعامل فقط مع الكائنات الحية المسببة للأمراض في الحيوان، ويأخذ في اعتباره تأثير الكائنات الحية على بيئتهم والعكس، وعلى وجه الخصوص تم التركيز على الحيوانات التي يمكن / ينبغي استخدامها لإعادة الإدخال/ التعزيزات وكيف ينبغي فحصها، وتبع ذلك مناقشات حيوية حول مراقبة الأمراض وكذلك الأورام، بالإضافة إلى تقديم أفضل الممارسات الإدارية المتعلقة بعملية النقل، مع التركيز على رفاهية الحيوانات. رابعا: الطائرات بدون طيار في مجال التنوع الحيوي، وذلك استمرارا للنجاح الذي تحقق في جلسة الطائرات بدون طيار في العام الماضي، وقد عملت الجلسات الموسعة على استكشاف استخدام الطائرات بدون طيار لأبحاث الحفاظ على البيئة والتطبيقات الحالية لمنصات البحث المتنقلة متعددة الاستخدامات. وتضمن المنتدى جلسات ومحاضرات وندوات ونقاشات وورش عمل فنية وتطبيقية وتقنية، في مختلف مفاصل وتفاصيل الموضوعات الرئيسية، وشكلت تلك المشاركات قيمة مضافة للمنتدى الذي تحرص الهيئة على تنظيمه وعقده سنويا وفقا لرؤية وتوجيهات صاحب السمو حاكم الشارقة، ودعم سموه اللامحدود من أجل بيئة خالية من كل التعقيدات والأخطار التي تهدد الأنواع، في ظل سعي الهيئة إلى التأكيد على أهمية المحافظة على البيئة وصون التنوع الحيوي في ظل الاستدامة البيئية.

لقطة جماعية للمشاركين بالمنتدى

وقالت لينا عبد الرحمن العوضي، رئيس قسم المحميات الطبيعية في الهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت، تشارك في منتدى الشارقة الدولي لصون التنوع الحيوي، لأنه يمثل فرصة حيوية للنقاش والبحث وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب والتفاعل الحيوي الخلاق، فدولة الإمارات تمتلك خبرات كبيرة في عالم البيئة والتنوع الحيوي، وكذلك هو الحال بالنسبة لدول خليجية أخرى مثل سلطنة عمان، بالإضافة إلى الاستفادة من المشاركات العالمية، مثل استراليا، وغيرها بالتأكيد، وتتنوع الخبرات والتجارب وها نحن في المنتدى نتفاعل معها جميعا من خلال المحاضرات وورش العمل التي تتطرق إلى موضوعات عديدة مثل النقل بالأسر والتنوع الحيوي.

وتابعت: المنتدى محطة مهمة في تبادل الخبرات والتجارب ويمكن لكل المشاركين التعرف على الجديد من الأفكار والمبادرات والمقترحات القابلة للتطبيق في مجالات النقل وإطلاق الحيوانات من الأسر والتنوع الاحيائي، وكيف تتم عمليات النقل والمناطق المهمة في التنوع الاحيائي، وكيف تطلق الكائنات الحية بعد أن تكون في الأسر، والتعرف على الأمراض، والطائرات من دون طيار، والجديد في هذا المجال من أجل تطبيقه، وتأتي مشاركتنا من أجل الاستفادة وتبادل المعلومات والخبرات.

وقالت هنا سيف السويدي، رئيس هيئة البيئة والمحميات الطبيعية، سعدنا بمشاركة الأشقاء من المملكة العربية السعودية في أعمال النسخة العشرين لمنتدى الشارقة لصون التنوع الحيوي، حيث يمتلك الأشقاء خبرات مهمة ومميزة وتجرب ثرية في صون التنوع الحيوي، وحماية البيئة والحفاظ عليها، وهو ما شهدناه من خلال ما عرضوه في المنتدى، وما نعرفه من خلال لقاءاتنا الثنائية في مختلف المناسبات البيئية.

ولفتت إلى أن الهدف الأساسي للمنتدى يكمن في المساهمة في إعداد وصياغة استراتيجيات حماية وخطط عمل ذات صلة بشأن الأنواع المهددة بالانقراض في المنطقة العربية، حيث يستند إلى خطة تقييم وإدارة الحماية الموضوعة والمعدة من قبل المجموعة المتخصصة في حماية وإكثار الحيوانات التابعة للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة. وتتجلى أهمية المنتدى في كونه محطة لقاء وتفاعل الخبراء والمختصين من مختلف بلدان العالم، وتبادل الخبرات والتجارب والمعلومات، بما يساعد في معرفة أوضاع وطبيعة الحياة الطبيعية في دولة الإمارات بشكل خاص، ومنطقة شبه الجزيرة العربية بشكل عام، كونها تتمتع بتنوع حيوي كبير، كما يساعد على تنظيم خطط مختلفة تتعلق بحماية الثروة والتنوع الحيوي في شبه الجزيرة العربية.

وتابعت: تتجلى أهمية المنتدى في كونه محطة لقاء وتفاعل الخبراء والمختصين من مختلف بلدان العالم، وتبادل الخبرات والتجارب والمعلومات، بما يساعد في معرفة أوضاع وطبيعة الحياة الطبيعية في دولة الإمارات بشكل خاص، ومنطقة شبه الجزيرة العربية بشكل عام، كونها تتمتع بتنوع حيوي كبير، كما يساعد على تنظيم خطط مختلفة تتعلق بحماية الثروة والتنوع الحيوي في شبه الجزيرة العربية.

إلى ذلك، شاركت عدة جهات في النسخة العشرين من المنتدى، هي: الهيئة الوطنية للحياة الفطرية في السعودية، والهيئة العامة للبيئة في الكويت، والمركز العلمي في الكويت، معهد الكويت للأبحاث العلمية، والمجلس الأعلى للبيئة في البحرين، ومكتب حماية البيئة -الديوان السلطاني في سلطنة عمان، ووزارة البيئة والشؤون المناخية في سلطنة عمان، والمركز الوطني للبحث الميداني لحفظ البيئة في سلطنة عمان، ووزارة البيئة والمياه في الإمارات، والجمعية الملكية لحماية الطبيعة في الأردن، والجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية في الأردن، و«طبيعة العراق» من العراق، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة - IUCN، والجمعية الدولية لحماية الطيور - Birdlife International، والمنظمات الدولية المعنية بحماية التنوع الحيوي والحياة الفطرية، والجامعات المحلية والعربية والدولية، ومعاهد الأبحاث والمراكز العلمية، وحدائق الحيوان المحلية والعربية والدولية، وإدارات المحميات الطبيعية، وطلبة الدراسات العليا المتخصصين بالبيئة، والبلديات والمجالس البلدية، والجهات البيئية المحلية في الدولة.

«إنفينيتي البابطين» تدعو عملاءها للاستفادة من حملة تأجير السيارات

أعلنت شركة عبد المحسن عبدالعزيز البابطين، الوكيل الوحيد المعتمد لسيارات إنفينيتي في الكويت، عن حملة تأجير السيارات والتي تتضمن عرضاً على سيارات إنفينيتي المفضلة التي تتمتع بقوة الأداء والأناقة العالية بدءًا من Q50 إلى QX80 .

تتمحور سيارة إنفينيتي Q50 بشكل رئيسي حول السائق، بتصميمها الانيق وأدائها اللافت مع محرك التوربو بسعة 2 ليتر والتي تعمل بشاحن التيربو المباشر، وتنتج قوة 208 احصنة. وتتوفر السيارة أيضا بمحرك سعة 3.0 ليتر بشاحن التيربو وتنتج 300 حصانا . وفضلاً عن تمتعها بالكفاءة في استهلاك الوقود، تم تصميم المحرك لتعزيز أداء السيارة مع الحفاظ على مستويات عالية من الأداء. في حين أن عجلة القيادة فهي أكثر أناقة وقوة من أي وقت مضى، مع ضمان فعالية غير مسبوقة وذلك من أجل تخصيص الأداء وفقاً لأسلوب القيادة المفضل لدى السائق. ويبدأ سعر إيجار سيارة إنفينيتي Q50 من 169 د.ك شهريا. وتعكس «QX60» مفهوم السيارات الفائقة التطور، وقد صممت لتكون تحفة فنية بالمقاييس كلها، وهي المفضلة لدى الباحثين عن المواصفات الذكية مثل نظام الترفيه الخلفي مع الشاشات المزدوجة 8 بوصة وسماعات الرأس اللاسلكية. ويأتي محرك الحقن المباشر بقوة 295 حصاناً، ومحرك سداسي الأسطوانات V6 بسعة 3.5 لتر، ويظهر تصميم إنفينيتي الخاص في مقدمة ومؤخرة QX60 . فمن الشبك الأمامي بالقوص المزدوج إلى الأضواء الخلفية ذات التصميم الابتكاري الذي يبرز عمود "D"، تأسرك الانحناءات الواثقة التي لا نراها عادةً في السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات التي تتسع لسبعة أشخاص. ويبدأ سعر ايجار سيارة إنفينيتي QX60 المفضلة لدى العائلات من 275 د.ك شهرياً.

تتميز إنفينيتي QX80 بمقصورتها الداخلية الراقية والرحبة من خلال مواد عالية الجودة، ولمسات صُنعت يدوية وتقنيات متقدمة لمساعدة السائق. وعبر نظام التعليق القوي والمصمم لتعزيز الراحة، إضافة إلى الأداء المتقدم من المحرك بثماني أسطوانات سعة 5.6 لتر، تمنح QX80 الجديدة للسائقين شعوراً مؤكداً بالتحكم والثقة أثناء القيادة. وتمت ترقية نظام الترفيه في الجزء الخلفي من QX80، حيث تقدم الشاشات العالية الوضوح واجهة لأجهزة الاتصال والترفيه، كما يدعم النظام حاليا 31 لغة، مقارنة بثلاث لغات في الطراز السابق من QX80. ويبدأ سعر إيجار سيارة إنفينيتي QX80 من 369 د.ك شهرياً. وتدعو «إنفينيتي البابطين» عملاءها إلى اغتنام الفرصة والاستفادة من العرض الذي يستمر لفترة محدودة من خلال زيارة معرضها في الري.

خلال الربع الأخير من 2018

«الوطني»: مبيعات العقار الكويتي ترتفع لأعلى مستوى في أربع سنوات وتتخطى المليار دينار

■ مبيعات الربع الرابع تنمو 91 % على أساس سنوي وترسخ الاتجاه الإيجابي منذ نهاية 2017

■ ارتفاع أسعار القطاعين السكني والاستثماري ساهم في تعزيز نمو المبيعات

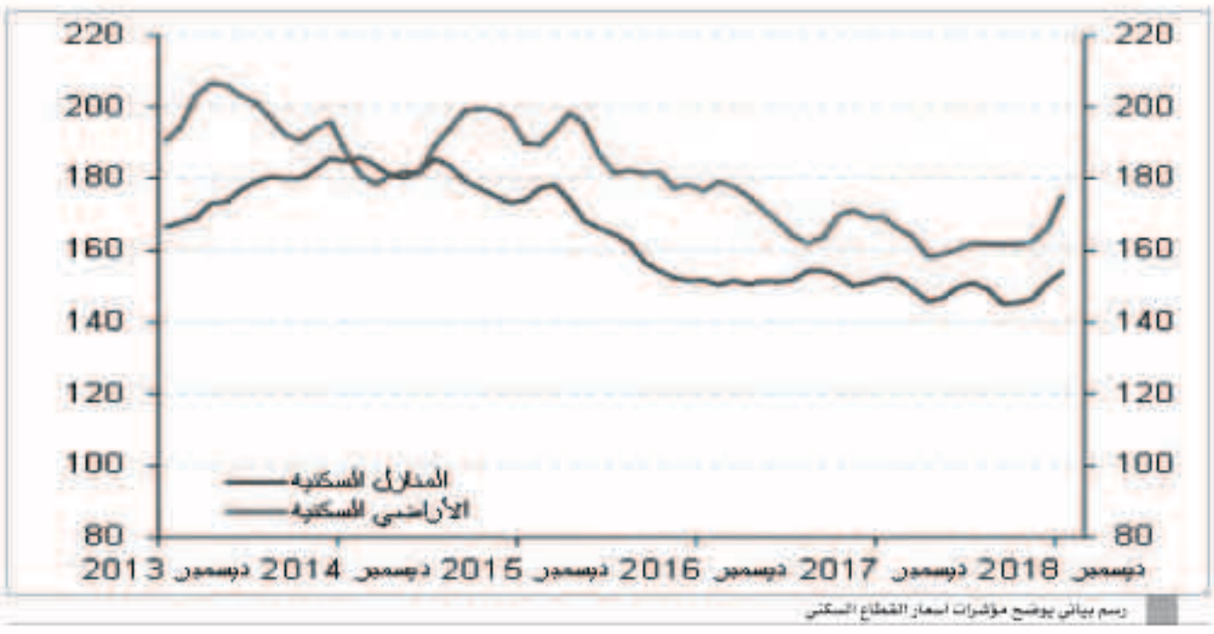

رسم بياني يوضح مؤشرات أسعار القطاع السكني

■ نمو المبيعات شمل قطاعات السوق العقاري الثلاثة

■ القطاع التجاري يسترد عافيته مرة إخرى في 2018 بدعم من إصلاحات وزارة التجارة والصناعة

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أن المبيعات العقارية بالكويت ارتفعت في الربع الرابع من 2018 إلى أعلى مستوياتها في أربعة أعوام، حيث تخطت المبيعات أكثر من مليار دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 23% على أساس ربع سنوي وبنسبة 91% على أساس سنوي، لتسجل بذلك ارتفاعها الخامس على التوالي على أساس ربع سنوي وترسخ الاتجاه الإيجابي الذي بدأ بنهاية العام 2017. ويعزى هذا الأداء القوي في الأساس للقطاع الاستثماري (أي الشقق)، بدعم من ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت الأسعار أيضا على صعيد القطاع السكني، ومن جهة أخرى، استفاد القطاع التجاري من الاصلاحات المواتية لبيئة الأعمال التي اتخذتها وزارة التجارة والصناعة مما ساهم في تحسن الثقة وتجدد الطلب على صعيد هذا القطاع.

أما بالنسبة للعام 2018 بأكمله، فقد شهدت القطاعات الثلاث ارتفاعا ملحوظا في المبيعات مقارنة بالعام 2017، كما سجلت مؤشرات بنك الكويت الوطني العقارية (التي تغطي أداء الاراضي، المنازل السكنية، الشقق، والمباني متعددة الوحدات) ارتفاعا في قيمها على أساس سنوي، وجاء هذا النمو على الاغلب نتيجة لتحسن الخلفية الاقتصادية مقارنة بالعام 2017، وارتفاع متوسط أسعار النفط مما أدى إلى تحسن الثقة وتزايد معدلات التوظيف ونمو معتدل في أعداد الوافدين إلى حد ما، مما ساهم في دعم مستويات الطلب على الايجارات. ويبدو السوق العقاري، في هذه المرحلة، في حالة جيدة، حيث عادت مستويات التداول والسيولة إلى حد كبير لسابق عهدها ما قبل الركود (2014)، واستقرت الأسعار منذ منتصف العام 2018 وتشهد خلال الفترة الحالية اتجاها إيجابيا إلى حد ما، بينما ظلت إيجارات المنازل السكنية ثابتة منذ منتصف العام 2018. وقد استقرت تلك الاتجاهات الإيجابية منذ فترة، حيث بدأ السوق في التحسن تدريجيا منذ الربع الرابع للعام 2017.

القطاع الاستثماري يشهد قوة المبيعات وارتفاع الأسعار

بلغت مبيعات القطاع الاستثماري 470 مليون دينار كويتي في الربع الرابع من العام الحالي، بنمو بلغت نسبته 19% على أساس ربع سنوي وأكثر من ثلاثة أضعاف مستويات الربع الرابع من العام 2017. ويعزى ارتفاع المبيعات إلى تزايد عدد الصفقات مقرونا بتزايد الأسعار. حيث ارتفع عدد الصفقات بنسبة 18% على أساس ربع سنوي وبنسبة 127% على أساس سنوي، فيما بلغ متوسط ارتفاع مؤشرات بنك الكويت الوطني لأسعار العقار الاستثماري نحو 1.5% على أساس ربع سنوي و3.7% على أساس سنوي، بدعم من النمو الذي سجلته المباني متعددة الوحدات. وقد تكون تلك الزيادة في أسعار القطاع الاستثماري نتيجة لاستقرار الإيجارات مقارنة بالعام 2017 وبداية العام 2018 عندما كانت مستويات الإيجارات منخفضة.

ومن ناحية أخرى، قد يواجه القطاع رياحا معاكسة في المدى القريب إلى المتوسط نتيجة للزيادة المرتقبة في مستويات العرض بالإضافة إلى التوقعات بزيادة أسعار الفائدة في العام 2019. غير إن هناك عوامل داعمة للقطاع أيضا، من ضمنها ارتفاع الانفاق الرأسمالي من جانب الحكومة وتزايد توقعات وتيرة إرساء المشاريع في العام 2019، بما قد يساهم في تعزيز معدلات النمو غير النفطي وزيادة معدلات التوظيف، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على سوق الايجارات.

أسعار العقارات السكنية تتعافى في الربع الرابع

بلغت قيمة مبيعات القطاع السكني 368 مليون دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 16% على أساس ربع سنوي وبنسبة 33% على أساس سنوي. وقد ارتفعت المبيعات على خلفية تزايد عدد الصفقات وارتفاع الأسعار. حيث تزايد عدد الصفقات بنسبة 26% على أساس ربع سنوي وبنسبة 46% على أساس سنوي. كما ارتفعت الأسعار في الربع الرابع بنسبة 8% على أساس ربع سنوي بعد أن اتخذت اتجاها سلبيا خلال الفترة الممتدة من الربع الأول إلى الربع الثالث من العام. وقد ساهم هذا الوضع في دعم الأسعار لتسجيل أداء ايجابي على أساس سنوي منذ شهر نوفمبر وذلك للمرة الأولى منذ العام 2016. وعلى الأرجح، فان هذا الارتفاع الذي شهدته الاسعار كان بدعم من تحسن معدلات الطلب، والذي انعكس في ارتفاع مستويات التداول (عدد الصفقات).

أما من جهة المخاطر السلبية، فتتمثل في التوزيعات الحكومية للمنازل السكنية المقررة للعام 2019، بالإضافة إلى إمكانية ارتفاع تكاليف التمويل. ومن جانب آخر، يعكف مجلس الامة حاليا على دراسة مسودة قانون الرهن العقاري، والذي من شأنه إذا تم اقراره، أن يساهم في تعزيز الطلب على القطاع السكني مع استفادة المواطنين من تحسن فرص توافر التمويل. كما سيعمل هذا القانون أيضا على تقليص التراكم الناتج عن العدد المتنامي لطلبات الإسكان الحكومي.

القطاع التجاري يستفيد من الإصلاحات المواتية للأعمال

شهد القطاع التجاري تحسنا كبيرا في النشاط والمبيعات في العام 2018. فبعد ظهور بوادر مشجعة في وقت سابق من العام، اكتسب القطاع زخما جيدا، مسجلا أفضل أداء له في الربع الرابع من العام، حيث بلغت قيمة المبيعات التجارية 185 مليون دينار كويتي، فيما بعد أعلى مستوياتها في عامين، بنمو تخطت نسبته 50% على أساس سنوي وربع سنوي. كما ارتفع عدد الصفقات بنسبة 139% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2018، إلا أنه لم يشهد تغير عن الربع السابق. ويعزى ارتفاع المبيعات في الربع الرابع من العام 2018 لارتفاع متوسط حجم الصفقات، بما يشير إلى تزايد مبيعات العقارات الأكبر حجما نسبيا أو تلك التي تقع في مواقع مميزة أو ذات الجودة العالية خلال الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث. فعلى سبيل المثال، تم بيع مبنى تجاري بمساحة 5,800 متر مربع في منطقة شرق بقيمة 45 مليون دينار كويتي، وهي مستويات أعلى بكثير من متوسط قيمة صفقات القطاع. كما استفاد القطاع من الاصلاحات المواتية التي تبنتها وزارة التجارة والصناعة، والتي كان أحدثها إطلاق نظام إلكتروني لإصدار التراخيص التجارية.